

Distr.: Limited  
19 September 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البندهان 13 و 117 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات

الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

## الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

إن الجمعية العامة

تقر الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة، والذي يرد في المرفق بهذا القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق

## الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023

### أولا - التزامنا المشترك

1 - نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين قد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، في إطار مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>، من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتعجيل به.

2 - نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها تنفيذًا فعالاً، وبالتمسك بجميع المبادئ المكرسة فيها. ولا تزال خطة عام 2030 تشكل خريطة الطريق الشاملة التي نسير على هديها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتعددة التي تواجهنا. وسنعمل على وجه الاستعجال على تحقيق الرؤية المبلورة فيها باعتبارها خطة عمل تهدف لما فيه صالح الناس والكوكب وتحقق الرخاء والسلام والشراكة، مع عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسوف نسعى إلى الوصول أولاً إلى الأشد تخلفاً عن الركب.

3 - ونشدد على أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

4 - ونؤكد من جديد أن خطة عام 2030 عالمية بطبيعتها وأن أهدافها وغاياتها شاملة وبعيدة المدى وغير قابلة للتجزئة ومترابطة تتمحور حول الإنسان وتجسد توازناً بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متكاملة. ويقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

5 - ونؤكد من جديد أن خطة عام 2030 تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي. وهي تركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والإعلان بشأن الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وتهتدي الخطة بصكوك أخرى من قبيل إعلان الحق في التنمية.

6 - ونؤكد من جديد أيضاً خطة عمل أديس أبابا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030. ونحن ملتزمون بتنفيذها بالكامل، لما لذلك من أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ونرحب، لهذا الغرض، بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لعام 2023 الذي سيعقد مباشرة بعد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

7 - ونؤكد من جديد أيضاً أن تغيير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا. ونعرب عن جزعنا الشديد إزاء استمرار تصاعد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، ولا نزال نشعر ببالغ

(1) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة).

القلق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ونشدد في هذا الصدد على أن التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه يشكلان أولوية عاجلة وملحة.

8 - وتحقق المخاطر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويساورنا الجزع لأن التقدم المحرز في معظم الأهداف، مع بلوغ منتصف مسيرة خطة عام 2030، إما يتسم ببطء شديد أو تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015. ويواجه عالمنا اليوم أزمات كثيرة. فقد عكس مسار مكاسب التنمية المستدامة التي تحققت على مدى سنوات. ووقع ملايين الناس في براثن الفقر، وأصبح الجوع وسوء التغذية أكثر انتشاراً، وابتدت الاحتياجات الإنسانية في تزايد، وبدت آثار تغير المناخ أكثر حدة. وأدى ذلك إلى تفاقم عدم المساواة الذي تشتد وطأته بسبب ضعف التضامن الدولي ووجود عجز في الثقة في القدرة على التغلب بشكل مشترك على هذه الأزمات.

9 - ونحن نلتزم بإجراءات جريئة وطموحة وعادلة وأسرع وتيرة تقضي إلى التحول وترتكز على التضامن الدولي والتعاون الفعال على جميع المستويات. وسنعمل على تحقيق تحول نظمي في سبيل تهيئة عالم أكثر شمولاً وعدلاً وسلاماً وقدرة على الصمود واستدامة لصالح الناس والكوكب والأجيال الحالية والقادمة.

10 - وسنكرس أنفسنا بشكل جماعي للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بسبل منها التعاون والشراكة الدوليان على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة الكاملة للجميع، بروح من التضامن العالمي، لما فيه صالح المستقبل المشترك للأجيال الحالية والمقبلة.

11 - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبادئ منها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 من الإعلان.

12 - ويساورنا القلق إزاء استمرار الآثار غير المتناسبة والمتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19. ويجب علينا في هذا الصدد أن نعزز التعاون المتعدد الأطراف والدولي لصالح البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأشد فقراً وضعفاً، لمساعدتها على التعافي من الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 وتعزيز قدرتها على الصمود، بسبل منها الوقاية من الجائحة والتأهب لها والتصدي لها.

13 - ونسلم بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

14 - وما زلنا على عزمنا بأن نعمل، من الآن وحتى عام 2030، على القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ وعلى مكافحة مظاهر اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ واحترام وحماية حقوق الإنسان وإعمالها، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية. وما زلنا عاقدي العزم أيضاً على تهيئة الظروف المواتية لإرساء النمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وتحقيق الرخاء المشترك وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، مع مراعاة تباين مستويات التنمية الوطنية والقدرات المتوافرة على الصعيد الوطني. ونحيط علماً مع التقدير بمبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، ونشجع جميع البلدان على النظر في دعم

تنفيذها. ولنترجم بكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية في جهود التنمية المستدامة والاستفادة منها على قدم المساواة.

15 - ونؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانيات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، إذا ظل نصف البشرية محروما من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له. وسوف نحرص على تمتع جميع النساء والفتيات تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة ودون تمييز بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونعقد العزم أيضا على القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

16 - ونؤكد من جديد الدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة بمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي ويسهم في تعزيز فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات.

17 - ولنترجم بتكثيف جهودنا لمكافحة العنصرية، وجميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، والوصم، وخطاب الكراهية، من خلال التعاون والشراكة والإدماج واحترام التنوع.

18 - ونؤكد من جديد عزمنا على تحقيق رؤيتنا المتمثلة في تهيئة عالم تتوافر فيه إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل، والتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي والتغذية المحسنة، ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والطاقة المستدامة الحديثة الموثوق بها والميسورة التكلفة، والتصنيع المستدام، والبنى التحتية المستدامة الجيدة والموثوقة والقادرة على الصمود.

19 - ولنترجم بتهيئة عالم تعيش فيه الإنسانية في انسجام مع الطبيعة، وبالحفاظ على الموارد البحرية والأرضية لكوكبنا واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال أنماط العيش المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبمعكس اتجاهات تدهور البيئة، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، ووقف تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي. وسنعمل على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة والغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداما مستداما، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية.

20 - ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة دون سلام وأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر من دون التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد ضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتتناول الخطة العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستئثار الظلم، كانعدام المساواة والفساد وسوء الحوكمة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة.

21 - وتظل خطة عام 2030 هي التعهد الذي قطعناه أمام أطفال وشباب اليوم كي يتمكنوا من تحقيق كامل إمكانياتهم البشرية، بوصفهم عوامل تغيير حاسمة وحاملي شعلة خطة عام 2030 لأجل الأجيال الحالية والمقبلة.

22 - ونقر بالدور الأساسي للبرلمانات في كفالة المساءلة عن التنفيذ الفعال لأهدافنا والتزاماتنا بموجب خطة عام 2030.

23 - ولنلتزم بتعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل التنمية المستدامة، وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب، مع الاعتراف بأهمية المساهمة التي يمكنهم تقديمها من أجل تحقيق خطة عام 2030 وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أيضا أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة فيما بين البلدان.

## ثانياً - عالمنا المتغير - التقدم المحرز والفجوات والتحديات المتبقية

24 - لقد تغير عالمنا بشكل جذري منذ مؤتمر القمة الأول المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2019 ومنذ أن اعتمدنا خطة عام 2030 في عام 2015. وكان العالم بالفعل لا يسير على المسار الصحيح نحو تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة قبل جائحة كوفيد-19. وبدون تصحيح فوري لمسار التقدم نحو تحقيق الأهداف وتسريع وتيرته، سيكون مصير عالمنا هو استمرار المعاناة من الفقر والأزمات المطولة وانعدام اليقين المتزايد.

25 - ويساورنا القلق إزاء الآثار المستمرة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19، واستمرار المعاناة من الفقر واتساع أشكال عدم المساواة، والأزمات المتعددة المترابطة التي تدفع عالمنا إلى حافة الهاوية، لا سيما في البلدان النامية وفي صفوف الفئات الأشد فقراً وضعفاً. ويهدق بالكوكب والناس خطر أزمة تغير المناخ وآثارها، بما في ذلك الجفاف المستمر والظواهر الجوية القسوى وفقدان الأراضي وتدهورها وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل وتحمض المحيطات وانحسار الأنهار الجليدية الجبلية، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي والتصحر والعواصف الرملية والترابية والتلوث، بما في ذلك التلوث بالمواد البلاستيكية والكيميائية وتلوث الهواء. وتتسبب الأزمات والتحديات المتصلة بالنزوح القسري وتكلفة المعيشة والمياه والأمن الغذائي والتغذية والقطاع المالي والطاقة في عرقلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26 - وفي أنحاء كثيرة من العالم، تتواصل النزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار أو تزيد تقاماً، مما يتسبب في معاناة إنسانية لا توصف ويقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والجهود التي نبذلها من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها والنهوض بمجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة هي في كثير من الأحيان جهود مجزأة وغير كافية تواجه العراقيل في السياق العالمي الراهن.

27 - ونعترف بأن الأزمات العالمية المتعاقبة الآثار قد سلطت الضوء على أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين وزادتها تقاماً، ومن ذلك عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل اللائق والفرص الاقتصادية.

28 - ونحيط علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام (طبعة خاصة) عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مع الاعتراف بقيمة النهج القائمة على الأدلة في تقييم التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29 - ونعترف بدور المهاجرين الإيجابي وبإسهامهم في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك بإثراء المجتمعات بالقدرات البشرية

والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. وملتزم من جديد بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية.

30 - ويجب علينا أن نكون في مستوى متطلبات اللحظة الراهنة من خلال اتخاذ تدابير على الفور لتكثيف الجهود المبذولة من أجل تحقيق خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بسبل منها التعاون الإنمائي، والاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، ودعم النمو المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز التعاون على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي، واستكشاف سبل لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، وتنفيذ إجراءات لتسريع التنمية المستدامة، ولا سيما دعماً للبلدان النامية.

31 - ويساورنا بالغ القلق إزاء الاتساع الملحوظ في الفجوة المقدر في تمويل أهداف التنمية المستدامة، ونسلم بالحاجة الملحة إلى توفير تمويل إنمائي مستدام وكاف يمكن التنبؤ به للبلدان النامية من جميع المصادر.

32 - ونلاحظ إحراز التقدم بشكل إيجابي في عدد محدود من المجالات. ونسلم بالجهود المبذولة من قبل البلدان وأصحاب المصلحة على جميع المستويات منذ عام 2015 لتحقيق رؤية خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ونعترف بأن دروساً مهمة قد استخلصت من جائحة كوفيد-19 في مجالات الصحة والثقافة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي لأجل التنمية المستدامة.

33 - ونجد ما يبعث على التشجيع في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) للفترة 2014-2024، ونهيب بالمجتمع الدولي إلى اغتنام فرصة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية لتحديد القضايا الرئيسية ذات الأولوية المطروحة على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والتصدي لها على التوالي، فضلاً عن بلورة شراكات حقيقية ودائمة، بما يشمل الدعم المالي، تعجل بتنفيذ خطط كل من تلك البلدان والدول في ما يتعلق بالتنمية المستدامة. ونرحب، فضلاً عن ذلك، بإعلان الدوحة السياسي والالتزامات المتعهد بها من أجل تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2022-2031 تنفيذاً كاملاً في أوانه.

34 - ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ الإصلاحات التي يراها الأمين العام وتقرها الجمعية العامة، من أجل دعم البلدان المستعيدة من البرامج بشكل أفضل فيما تبذله من جهود لتنفيذ خطة عام 2030، مشددين على أهمية التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأنشطتها البرنامجية.

35 - ونسلم بأن الاستعراضات الوطنية الطوعية تستخلص منها دروس قيمة وتساعد البلدان في رصد التقدم المحرز وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية.

## ثالثاً - نداء من أجل العمل - تحويل وجهة عالمنا نحو عام 2030

36 - نلتزم باتخاذ إجراءات جوهريّة وعاجلة على نحو متواصل يفضي إلى التحول، على جميع المستويات ومن قبل جميع أصحاب المصلحة، للتغلب على الأزمات وتجاوز العقبات التي تواجه عالمنا. ونسلم بالحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعكس اتجاهات التراجع في تحقيق خطة عام 2030 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بإحراز التقدم في ذلك.

37 - ونلتزم بتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك لصالح الجميع من خلال التركيز في ما نضعه من سياسات ونتخذ من إجراءات على الفئات الأشد فقراً وضعفاً. وسنسعى إلى التعرف على من يتكون خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. ولا بد من تمكين الضعفاء. ويشمل من تُراعى احتياجاتهم في خطة عام 2030 جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئين، والمشردين داخلياً، والمهاجرين. ونحن عازمون على أن نرى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وسنستخدم إجراءات لمكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وسنتبع سياسات تروم وضع حد نهائي لمد عدم المساواة المتزايد، بسبل منها أنظمة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة. ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقترح عقده في عام 2025، رهنا بمناقشة الجمعية العامة لطرائقه واتفاقها عليها، ونشدد على أن نتائج القمة المحتملة ينبغي أن تتبع نهجاً يستند إلى التنمية الاجتماعية وأن تولد زخماً صوب تنفيذ خطة عام 2030.

38 - ونحن مصممون على بذل كل الجهود من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 المستهدف وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) نلتزم باتخاذ إجراءات شاملة محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، وأينما كان، بما في ذلك الفقر المدقع، مع الاعتراف بأن هذا المسعى يشكل أكبر التحديات التي تواجه العالم وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونلتزم بتعزيز ودعم السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

(ب) وسنقوم بالتعجيل بالإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، وإلى إعمال الحق في الحصول على غذاء مناسب، بسبل منها الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية على مدار السنة، وتعزيز الزراعة والنظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود، فضلاً عن النظم الغذائية المأمونة والمغذية والصحية. ونلتزم بإبقاء القنوات التجارية والأسواق مفتوحة أمام حركة الأغذية والأسمدة وغير ذلك من المدخلات والمخرجات الزراعية، مع الاعتراف بأهمية وجود سلاسل توريد أقصر على المستويات المحلية. وفي هذا السياق، نلتزم أيضاً بدعم البلدان النامية في التصدي لتقلبات أسعار الأغذية الشديدة.

(ج) ونلتزم بالعمل وفقاً لأهداف محددة وبسرعة على إزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، ومشاركتهن الكاملة والفعلية على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار، وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهن وتمتعهن بها. وفي هذا الصدد، نلتزم بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد

النساء والفتيات ومنعها والتصدي لها، في الأماكن العامة والخاصة، سواء ارتكبت في حالات الاحتكاك الفعلي أو في السياقات الرقمية، وندعو إلى وصول المرأة الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف القانونية الفعالة.

(د) وسنواصل زيادة مستوى الاستثمار في التعليم الجيد المنصف والشامل وفرص التعلم مدى الحياة لصالح الجميع، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرامج ومبادرات محو أمية الشباب والكبار، والتعليم الرقمي، والتعليم الثقافي، والتثقيف في مجال التنمية المستدامة، والتكنولوجيات الرقمية لأغراض التعليم، وتعزيز المهارات، والتعليم العالي والتدريب المهني الميسورا التكلفة، والتعليم في حالات الطوارئ، والتطوير المهني المستمر للمعلمين. ونذكر أن التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يعودا بفوائد كبيرة على الأطفال. وسوف نتصدى للحواجر التي تعيق تعليم الفتيات، وللجوانب القائمة على الاعتبارات الجنسانية والناجمة عن الإعاقة، ونعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجالات التعليم وبيئات التعلم الآمنة والصحية والمحفزة، ومن خلالها، بما يمكن جميع المتعلمات من تحقيق كامل إمكاناتهن وبلوغ الرفاه البدني والعقلي والعاطفي. ونحيط علما أيضا بقمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم لعام 2022.

(هـ) وسنواصل اتخاذ الإجراءات لسد الفجوات الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة. وسنوسع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، بسبل منها تعزيز الاتصال على مستوى بنيتها التحتية الرقمية، وبناء قدراتها، وإتاحة استفادتها من الابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات أقوى، وتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وسوف نسخر إمكانات التكنولوجيا الرقمية لتوسيع الأسس المعتمد عليها في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية. ولنلتزم ببناء القدرات من أجل مشاركة شاملة في الاقتصاد الرقمي وإقامة شراكات قوية من أجل إفادة جميع البلدان بالابتكارات التكنولوجية. ونؤكد من جديد أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج فضاء الإنترنت يجب أيضاً أن تحظى بالحماية عندما يكونون متصلين بالإنترنت. ونتطلع إلى وضع ميثاق رقمي عالمي لسد الفجوات الرقمية والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(و) وسوف نتناول مسألة ندرة المياه وسنشدّد على الانتقال من مرحلة أزمة المياه العالمية إلى مرحلة تشكل فيها المياه موردا مستداما في العالم ونحفز هذا الانتقال، بما يكفل توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة لصالح الجميع. ونلاحظ أهمية استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، والأهداف والغايات المتعلقة بالمياه الواردة في خطة عام 2030، ونتنهي على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023.

(ز) وسنكفل تمتع جميع الناس من كافة الأعمار بحياة صحية وسنعزز رفاههم، بسبل منها تعزيز النظم الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وكافة الغايات الأخرى المتصلة بالصحة مع عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسنسد الثغرات على مستويات الوقاية من الجوائح والطوارئ الصحية الراهنة والمقبلة والتأهب لها والتصدي لها، بما في ذلك على صعيد بلورة سبل الاستعادة من التدابير الطبية المضادة، مثل اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص، وتعميمها في الوقت المناسب وعلى نحو منصف.

(ح) ولنلتزم بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، من خلال وسائل منها تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من أجل المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإضفاء الطابع المحلي عليها، وبتعزيز المساعدة المالية والتقنية الموجهة للتخطيط



لبرامج ومشاريع التحضر المستدام والمستوطنات البشرية ولتنفيذها، وسنعرز حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة.

(ط) ونجدد التزامنا بإجراء تغييرات جوهرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج التي نتبعها، بما في ذلك عن طريق التحول إلى نماذج اقتصادية ونماذج أعمال مستدامة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وعن طريق تقديم الدعم للبلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية. ونسلم بأن المبادرات المحلية والوطنية للقضاء على الهدر يمكن أن تسهم في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(ي) وسنكفل سبل حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة، بسبل منها تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية، والاستثمار المطرد، والنهوض بالبحث والتطوير، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. وسوف نرفع بقدر كبير حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.

(ك) ونجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، ونشير إلى استعراض إطار سندي لمنتصف المدة، مع تزايد تواتر وشدة الكوارث. ونسلم بأن تنفيذه سيطلب بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية لكي يتسنى للبلدان النامية تنفيذه بفعالية. وسنعرز اتباع نهج إزاء التنمية المستدامة قائم على الوعي بمخاطر الكوارث على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وسنعمل بإحراز التقدم في إدماج الحد من أخطار الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات. ونسلم بالحاجة إلى اتباع نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وبضرورة أن تكون سياسات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث موجهة للتصدي لكوارث متعددة وأن تكون متعددة القطاعات وشاملة تيسر الاستعانة بها لكي تتسم بالكفاءة والفعالية. وسنشجع على إرساء آليات محلية ووطنية وإقليمية فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

(ل) ونشدد على الطابع المستعجل لتعزيز مطامح العمل المناخي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس<sup>(2)</sup>، فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية، وخاصة وسائل التمويل. ونحث على تنفيذ القرارات التي اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في شرم الشيخ. وسنتخذ خطوات ملموسة نحو تفعيل ترتيبات التمويل الجديدة لمواجهة الخسائر والأضرار بحلول الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ونلتزم بمواصلة العمل في سبيل تسريع وتيرة إجراءات التصدي لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، نتطلع أيضاً إلى التقييم العالمي الأول لاتفاق باريس المقرر إجراؤه في الدورة الثامنة والعشرين.

(م) ونشدد على الحاجة إلى تنفيذ متوازن ومعزز لجميع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهدافها الثلاثة. وسنتخذ في هذا الصدد إجراءات عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030 من أجل وضع الطبيعة على مسار التعافي لصالح الناس والكوكب من خلال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام ومن خلال ضمان تقاسم المنافع المتأتمية من استخدام الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف، مع توفير وسائل التنفيذ الكافية لدعم البلدان النامية في الوقت نفسه. ونرحب

(2) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

بالاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وبنائجه، بما في ذلك إطار كورمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وندعو إلى تنفيذ هذه النتائج في أوانها، ونرحب في هذا الصدد بإنشاء الصندوق العالمي لإطار التنوع البيولوجي. وندعو إلى تشغيله ورسمته في الوقت المناسب بالاعتماد على جميع المصادر، بما في ذلك الموارد المالية الدولية المستمدة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص، وإلى إحراز التقدم نحو التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

(ن) وندعم بمواصلة الجهود على سبيل الاستعجال من أجل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مع التأكيد على أن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والفيضانات والعواصف الرملية والترابية وتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي أمران أساسيان برزا باعتبارهما مسارا لتسريع التقدم نحو أهداف تحقيق التنمية المستدامة.

(س) وسندعم بشكل حاسم وعاجل بتعبئة الجهود من أجل الإدارة المستدامة للمحيطات، مع الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه المحيطات السليمة والمنتجة والقادرة على الصمود. وندعم باتباع نهج متكامل ومنسق إزاء حفظ المحيطات ونظمها الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي وحمايتها واستصلاحها. ونشدد على أن الأعمال التي نضطلع بها لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تتوافق مع الصكوك القانونية أو الترتيبات أو العمليات أو الآليات أو الكيانات القائمة، وأن تعززها ولا تشكل تكرارا لها أو تقوضها. ونؤكد ضرورة تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه". ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات، المقرر عقده في عام 2025، لتوسيع نطاق العمل في مجال المحيطات والتعجيل بالتنفيذ.

(ع) وسندعم الجهود العالمية المبذولة من أجل التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية وعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية الهادف إلى وضع صك دولي ملزم قانونا بحلول عام 2024 يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك تلوث البيئة البحرية بها.

(ف) وندعم بسد الفجوات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وباستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة ولبناء القدرات اللازمة لعميات تحول مستدامة. ونكرر التأكيد على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، حسبما يُتفق عليه بين طرف وآخر. وسندعم إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتدليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، بما في ذلك من خلال توطيد الشراكات. وسندعم إلى زيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات في جميع المناطق للمساهمة في هذه البحوث والاستفادة منها. وسندعم إلى جنى فوائد الذكاء الاصطناعي ومواجهة تحدياته على نحو أفضل. وندعم باستخدام العلم والأدلة العلمية بقدر أكبر في رسم السياسات.

(ص) وندعم باتخاذ إجراءات لتعزيز جهود نظم البيانات الدولية والوطنية والمحلية المبذولة من أجل جمع بيانات عالية الجودة وذات صلة ومصنفة وموثوقة في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكثيف الجهود لتعزيز البيانات والقدرات الإحصائية في البلدان النامية. وسنواصل تعزيز جهودنا المبذولة من أجل جمع وتحليل ونشر البيانات الموثوقة والمصنفة ذات الصلة بغية تحسين الرصد ورسم السياسات للتعبيل بتحقيق خطة عام 2030. ولنلتزم بزيادة توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات التي تتخلل هذه البيانات على جميع المستويات، وزيادة التمويل المخصص للبيانات والإحصاءات، وتعزيز دعم بناء قدرات البلدان النامية.

(ق) وسنواصل إدماج أهداف التنمية المستدامة في أطر سياساتنا الوطنية ووضع خطط وطنية للعمل المعجل المفضي إلى إحداث التحول. وسنعمل من تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة محور التركيز في آليات التخطيط والرقابة الوطنية. وسنواصل إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بالتخطيط والتنفيذ المتكاملين على المستوى المحلي. ونشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على أن تعالج بشكل أفضل أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة، بحيث تعزز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة.

(ر) ولنلتزم بالتعبيل بالتنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا وبتخاذ المزيد من الإجراءات لتوسيع نطاق التمويل بغرض التنمية المستدامة وتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية، بما في ذلك ما يلي:

'1' سنكفل حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها تعزيز التعاون الإنمائي، بما يوطد القدرة على حشد الموارد المحلية وتعبئة استثمارات القطاع الخاص من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفي من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها، وتنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، وتهيئة فرص العمل اللائق.

'2' نشجع البلدان المتقدمة على توسيع نطاق التزامات كل منها فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة كثيرة بإنجاز الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً.

'3' وندعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل البلدان الضعيفة المحتاجة. ولنلتزم بمواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع في أزمة ديون أخرى. ونسلم بأهمية التحديات وأوجه الضعف الجديدة والناشئة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية والداخلية. وندعو إلى تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف والتنسيق من قبل جميع الدائنين لمعالجة حالة الديون المتدهورة.

'4' ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى معالجة الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة. وسنعمل على الدفع قدماً باقتراح الأمين العام، في الوقت المناسب من خلال إجراء مناقشات في الأمم المتحدة وغيرها من

المحافل والمؤسسات ذات الصلة، للتصدي لتكلفة الديون المرتفعة والمخاطر المتزايدة للمديونية الحرجة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، وتوسيع نطاق تمويل التنمية الميسور التكلفة والطويل الأجل بشكل مكثف، وتوسيع نطاق تمويل الطوارئ لأجل البلدان المحتاجة.

‘5’ وندعو إلى زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة ومقايضة الديون بالأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، مع التسليم بأن مقايضة الديون لا يمكن أن تحل محل ترتيبات معالجة مسألة الديون بشكل أعم في حالات الديون التي لا يمكن تحملها، بما يسمح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة.

‘6’ ونجدد التزامنا بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسننفذ التزاماتنا بمنع ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال بجميع أشكالها المكرسة في الهيكل الدولي القائم، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

‘7’ وندعو إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعا على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجا، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولا احتياطية. وسوف نستكشف سبلا من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجا.

‘8’ وندعم إصلاح الهيكل المالي الدولي. وندعم أيضا إصلاح المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف باعتبار ذلك مفتاحا للاستثمارات الكبيرة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل مواجهة التحديات العالمية بشكل أفضل. ويجب جعل الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نماذج عمله وقدراته التمويلية، أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة وأكثر إنصافا واستجابة لاحتياجات البلدان النامية التمويلية، لتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع المعايير وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وتلتزم بالمشاركة في مناقشات حكومية دولية شاملة للجميع بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية في العمليات المقبلة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، مع مراعاة المبادرات الحالية والجارية.

‘9’ ونحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على طرح إجراءات لتعبئة وتوفير تمويل إضافي في إطار ولاياتها لدعم البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونؤيد جهود إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وندعو إلى إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تأمين زيادات في المنح والتمويل المقدم بشروط

ميسرة، وتحسين الاستفادة من قواعدها الرأسمالية، والنظر في سبل قيام مجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة رؤوس أموالها، وتشجيع الحوار بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى.

‘10’ ونجدد التزامنا بالترويج للأخذ بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يكون مبنياً على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف والشفافية، وتقوم منظمة التجارة العالمية بدور محوري فيه، فضلاً عن تحرير التجارة بصورة هادفة. ونشدد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي له أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع توفيره حيزاً سياساتياً للأهداف الإنمائية الوطنية، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان، وأن يعزز النمو القائم على التصدير في البلدان النامية بوسائل منها إتاحة فرص الوصول التجاري التفضيلي للبلدان النامية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية المستهدفة التي تلبي الاحتياجات الإنمائية لفرادى البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وإزالة الحواجز التجارية التي لا تتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ونرحب بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالعمل في سبيل الإصلاح الضروري للمنظمة، بهدف تحسين جميع وظائفها والتصدي بفعالية للتحديات التي تعترض التجارة العالمية. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية.

‘11’ ونؤكد التزامنا السياسي باستكشاف سبل لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، لأجل اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء التعاون الدولي، ونؤكد من جديد دعوتنا إلى المشاركة في المناقشات الحكومية الدولية بقيادة الأمم المتحدة بالتشاور مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

‘12’ ونشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانات استخدام مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كمعيار للحصول على التمويل بشروط ميسرة.

‘13’ ونتطلع إلى المداولات التي ستجرى بشأن عقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية في عام 2025.

‘14’ ونتطلع إلى بدء مناقشات حكومية دولية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بشأن سبل تعزيز شمولية وفعالية التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية.

39 - ونسلم بأن الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة يتطلب استجابة عالمية. ونجدد التزامنا بتعددية الأطراف، وبإيجاد سبل جديدة للعمل معاً، وكفالة أن تواكب المؤسسات المتعددة الأطراف التغيرات السريعة التي تستجد. ولنلتزم كذلك بإيجاد حلول سلمية وعادلة للمنازعات وباحترام القانون الدولي والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير وضرورة احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

- 40 - ونلتزم بتقديم الدعم الكامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، لتوفير دعم أفضل للبلدان المستفيدة من البرامج ولجهودها المبذولة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وندعم الأمم المتحدة في اضطلاعها بدور مركزي وتنسيقي على صعيد التعاون الإنمائي الدولي.
- 41 - ونلتزم باستخدام استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة كوسيلة لزيادة تعزيز متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030، بتسخير البيانات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وتعزيز تحليل الروابط بين الأهداف والغايات، بما في ذلك الآثار السياساتية لما يترتب عن ذلك من أشكال التآزر والمفاضلة.
- 42 - ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 باعتباره فرصة هامة لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، من بين أمور أخرى.
- 43 - ونلتزم بالنهوض بسياسات وإجراءات ملموسة ومتكاملة ومحددة الأهداف لتحقيق رؤية خطة عام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، عن طريق بذل جهود موحدة والتخلي بالإرادة السياسية واتخاذ إجراءات حازمة. ونتعهد بأن نبادر الآن بالعمل، من أجل الأجيال الحالية والقادمة، محولين وجهة عالمنا نحو مسار مستدام وقابل للصمود بحلول عام 2030، مع عدم ترك أي أحد خلف الركب.